حسابات الدخل القومي

أولاً: مفاهيم الدخل القومي والناتج القومي:

لعل أهم المفاهيم الاقتصادية المستعملة في علم الاقتصاد ما يعرف بالدخل القومي والناتج القومي وطرق التوصل لحسابهما، وتكمن أهمية هذين المفهومين في كونهما من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي الذي يمكننا من قياس مستوى الرفاه الاقتصادي للمجتمع، وقد بدأ البحث في حسابات الدخل القومي بعد الكساد الكبير عام 1929.

ومن هنا يمكن تعريف **الدخل القومي** على أنه (مجموع الدخل الذي تتحصل عليه عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة اصطلح على أن تكون سنة).

أما **الناتج القومي** الإجمالي فهو عبارة عن (مجموع الناتج للاقتصاد من السلع والخدمات النهائية مقوماً بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة اصطلح على أن تكون سنة).

وبمعنى آخر فإن الناتج القومي والدخل القومي ما هما إلا صورتان لشيء واحد أو وجهان لعملة واحدة منظوراً إليه من زاويتين مختلفتين، من زاوية إنفاقه أو زاوية اكتسابه.

فالناتج الكلي هو قيمة السلع والخدمات النهائية التي تستخدمها القطاعات الاقتصادية، أما الدخل الكلي فهو جملة المدفوعات إلى أصحاب عنصر الإنتاج الذين أنتجوا تلك السلع، ولهذا فلا بد للناتج والدخل أن يتساويا، وأي تغير في أحدهما يترتب عليه حتماً تغير الآخر. إذن عندما نقول الدخل القومي فإنه ينظر إليه من ناحية اكتسابه أي مجموع ما حصلت عليه عناصر الإنتاج من دخل نتيجة مساهمتها في العملية الإنتاجية. وعندما نقول الناتج القومي فيكون منظوراً إليه من ناحية إنفاقه.

ثانياً: مقاييس إضافية للإنتاج والدخل:

١- الناتج القومي الإجمالي Gross National Product (GNP):

يعرف الناتج القومي الإجمالي على أنه قيمة الناتج الكلي من السلع والخدمات النهائية على اختلاف أنواعها سواء كانت استهلاكية، التي تستخدم لغرض الاستهلاك أو سلعاً استثمارية، تستخدم لأغراض الإنتاج التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة سنة في الغالب.

ويقصد بالمجتمع جميع الأشخاص الطبيعيين الذين يحملون جنسية البلد سواء كانوا مقيمين داخل البلد أو خارجه خلال فترة التقدير.

والسؤال المطروح هنا، كيف نستطيع الجمع معاً كل شيء من صناعة المسامير إلى صناعة السيارات؟ إن الإجابة على هذا التساؤل هي أن تستخدم النقود على أساس الأسعار

السائدة في السوق في فترة التقدير كمعبر عن ذلك، وأن تجعل أسعار السلع والخدمات كمقياس للقيمة. أي بمعنى مقدار النقود لإنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد ككل خلال فترة زمنية معينة، وبذلك نحصل على قيمة الناتج القومي الإجمالي خلالها.

ويتضح من التعريف السابق للناتج القومي الإجمالي الآتي:

أ- أن الناتج القومي الإجمالي هو قيمة السلع والخدمات المنتجة والخدمات المباعة في السوق أي أنه مقياساً نقدياً يقاس بالنقود وهو تحديداً يمثل القيمة السوقية لكل السلع والخدمات المنتجة في المجتمع كما تباع وتشترى في السوق.

ب- أن الناتج القومي الإجمالي هو قيمة السلع والخدمات النهائية في وحدة الزمن وهي السنة عادة، أي أن السلع الأولية والوسيطة التي استخدمت في إنتاج غيرها من السلع أو خصصت لعمليات تحويلية أخرى أثناء العملية الإنتاجية وقبل أن تأخذ شكلها النهائي لا تدخل في احتساب الناتج القومي الإجمالي.

ج- إن الناتج القومي الإجمالي هو مقياس لمستوى أداء وإنجاز الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة هي سنة في العادة.

ومن جهة أخرى، فإن الناتج القومي الإجمالي يمكن أن يعرف أيضاً بأنه مجموع المدفوعات النقدية المكتسبة من قبل مالكي عوامل الإنتاج، والتي تمثل الأجور للعمال، والريع للأرض (الطبيعة)، والفائدة لرأس المال، والربح المنظم.

العوامل المؤثرة في مستوى الناتج القومي

إن مستوى الناتج القومي ممكن أن يتزايد حجمه أو أن يتناقص وذلك يعود لعوامل مختلفة وهي:

أ- **حجم عوامل الإنتاج:** إن قدرة مجتمع معين على الإنتاج تزيد كلما زاد حجم ما يملكه من عوامل الإنتاج.

ب- مستوى كفاءة عوامل الإنتاج: مستوى الإنتاج يزيد عندما يزيد عدد العمال من (5) إلى (20) أو زيادة رقعة الأرض وهكذا، وكلما كانت هذه العوامل ذات كفاءة أعلى كما لو كانت الأرض أعلى خصوبة وآبار البترول اكثر غنى وافراد القوة العاملة أكثر مهارة وأحسن صحة وأكبر قدرة وأشد رغبة في العمل وأيضاً إذا كان بهذا المجتمع طبقة كبيرة من المنظمين الأكفاء القادرين على القيام بعمليات الاستثمار الطويل اللازم لتحقيق معدلات كبيرة وسريعة للتنمية الاقتصادية.

ج- **شكل التناسب بين عوامل الإنتاج:** كلما كانت عوامل الإنتاج الجيدة ليست موجودة بكميات كبيرة فحسب بل بكميات متناسبة بدرجة تتيح مزجها في العمليات الإنتاجية مزجاً أمثلاً أو غير بعيد عن المزج الأمثل. ولتوضيح هذه النقطة نقول أنه إذا كان يوجد في بلد ما وفرة في

عنصر العمل وندرة كبيرة في عناصر الإنتاج المكملة الأخرى من رأس مال وأرض ومنظمين فإننا نتوقع أن يتعرض جانب من القوة العاملة في هذا المجتمع إلى بطالة، فعدم توافر عوامل الإنتاج الأخرى المكملة يترتب عليه عدم وجود فرص عمل أمام هذا الفائض من القوة العاملة.

د- **مستوى توظيف عوامل الإنتاج:** يزداد الناتج القومي كلما اقتربت عوامل إنتاجه من مستوى التوظف الكامل، وعدم تحقيق التوظف الكامل معناه تعرض جانب من الطاقة الإنتاجية للمجتمع للبطالة. وقد يكون السبب عجز الأسواق عن استيعاب الناتج القومي الذي يتولد عن توظيف الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي توظفاً كاملاً. ومن الواضح أن الناتج القومي يزيد مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما اقتربت الموارد الاقتصادية من مستوى التوظف الكامل.

هـ- **طريقة تخصيص أو استخدام عوامل الإنتاج:** أن المجتمع يمكنه أن يحقق زيادة في إنتاجه القومي إذا وضع كل عامل من عوامل الإنتاج في المكان الذي يحقق فيه أكبر كفاية إنتاجية ممكنة، ولتوضيح هذا العمل نسوق المثال التالي: لو كان لدينا قطعة أرض في منطقة في وسط مدينة تجارية، وقمنا بزراعتها قمحاً، فكانت قيمة إنتاجية هذه الأرض من زراعة هذا المحصول (3000) دينار بينما لو استخدمنا هذه الأرض بإنشاء مبنى يحتوي على مكاتب ومحلات تجارية فإنه وبلا شك، سيعطينا مردوداً أكبر بكثير يصل مثلاً إلى (10000) دينار ونكون بهذا حققنا إضافة مقدارها (7000) دينار إلى الناتج الكلي للمجتمع.

و- **الإطار الذي تعمل في داخله عوامل الإنتاج:** نقصد بالإطار العام مجموعة الظروف والقيم التي تؤثر بطريق غير مباشر في الكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج، وتتمثل بالقيم الإنتاجية والثقافة الاقتصادية والسياسية ورصيد المجتمع من المعرفة التطبيقية. وتتحكم هذه القيم والظروف العامة في المستوى العام للكفاءة الإنتاجية. فعلى سبيل المثال نذكر أن مميزات معينة مثل حب العمل، وقوة الاحتمال، والنظام، والأمانة جميعها لها صلة وثيقة بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والتي تشكل الإطار العام.